

قوات الردع وأجراء التغييرات في مواقعها ، وستجعل من الاطراف المعارضة لهذا القرار اطرافا « خارجية على الشرعية » وبالتالي تحد من امكانياتها على الحركة .

ومن هنا فان الطريق الذي تسعى السعودية لاقامته على صعيد المنطقة سيعكس نفسه بشكل مباشر على الاوضاع . اما الخطوة الثانية فانها تسعى الى احوال السعودية كداعم للقوى الفاشية محل « اسرائيل » او على الاقل جعل الدور السعودي ينتقل الى الواجهة نظرا لتصعوبة التي يلقاها الحكام العرب في الدفاع عن مواقف « طرف تعلن مجاهرة تحالفها مع العدو .

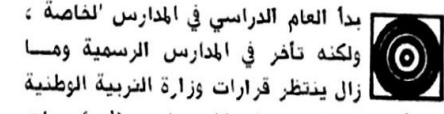
من هنا فان الطوق الذي تسعى السعودية الى اقامته على صعيد المنطقة سيعكس نفسه بشكل مباشر على الاوضاع اللبنانية . وتتصافر جهود الامبريالية لتعزيز هذا الدور . فقد انتقلت «السعودية فجأة من دور المتربص والدعم المحدود الى دور اكثر فاعلية وترافقت هذه القفزة مع النشاط الاميركي الملحوظ في المنطقة وجولة الجمعيات الاميركي وتعيين سفير جديد للولايات المتحدة في بيروت بما يتناسب مع الخطوات الاميركية الجديدة في المنطقة . والتتسيق في المواقف والادوار لم يقتصر على السعودية والولايات المتحدة فقد قفرت فرنسا مجددا الى اطار العمل المباشر من خلال دعم الجيش ودعوة رئيس الجمهورية لتنسيق المواقف على ضوء الاوضاع الجديدة .

على ضوء ذلك وعلى ضوء تنسيق المواقف بين الرئيس سركيس وبعض اطراف السلطة والجهة « اللبنانية » والسعودية والامبريالية . عادت الساحة اللبنانية لتذكر مجددا انها ستكون الحلقة التي ستسعى من خلالها هذه القوى الى ترتيب اوضاعها وترجمة الصلح مع « اسرائيل » على صعيد الواقع بما يعنيه من ضرب الوجود الوطني اللبناني والفلسطيني والعربي .

غير ان هذا الامر يعني ايضا ان المواجهة الجادة للمشروع الفاشي ولنتائج التسوية الخيانية يجب ان يشمل لبنان والا فانها ستبقى اسيرة المواقف لعاجزة . وما لم تسعى القوى الوطنية في لبنان والمواطن العربي الى انتزاع المبادرة من يد الرجعية والامبريالية والفاشية فان عملها سيبقى في موقع رد الفعل القادر احيانا على تأخير الضربات والعاجز دائما عن اسقاط مخططات التحالف الجهنمي .

فلنكن لا نحصي اللقاء السوري - العراقي في اطار استفزاز قوى الخصم عليه الى جانب انشاء الجبهة الشمالية ان يترجم هذا التوجه على صعيد دعم القوى الوطنية اللبنانية التي تقف في مواجهة المخطط الفاشي والهجمة الرجعية . وعلى القوى المراهنة على المواقف « المعتدلة » لدى الخصم ان تنهيا وتنهيا جماهيرنا لمواجهة المخطط . لان القوى الفاشية وحلفائها اثبتت اكثر من مرة ان هدفها الاول هو القضاء على الوجود الوطني اللبناني والفلسطيني والعربي تمهيدا لاقامة نظامها الفاشي وهذا ما تؤكده المواقف اليومية .

المعلمون جاهزون والمدارس مستعدة .. بانتظار القرار الرسمي !



بدأ العام الدراسي في المدارس الخاصة ، ولكنه تأخر في المدارس الرسمية وما زال ينتظر قرارات وزارة التربية الوطنية في تأمين احتياجات هذه المدارس للهيئات التعليمية . والمدارس الرسمية بأغلبيتها لم تفتح ابوابها حتى الان لاستقبال الطلاب بسبب النقص الموجود في عدد هيئاتها التعليمية . فمدارس البقاع الغربي مثلا « لم تستطع لغاية الان ان تبدأ عامها الدراسي بشكل طبيعي ، لان معظمها لا يوجد فيه غير المدير او مدرس و « ثنين او نصف اعضاء الهيئة التعليمية في اتمن الحالات » . اضافة الى ان ٦٣ مدرسة في قضاء عكار اقفلت لعدم وجود مدرسين هناك . وهذه الحالات التي يقابلها العديد من الحالات المماثلة في المناطق اللبنانية الاخرى لم تلق من جانب الوزارة اي اهتمام ولا اي تحرك . ففي الوقت الذي يتأخر فيه فتح هذه المدارس يتحرك المعلمون المتقاعدون من جديد مطالبين المسؤولين بتحقيق مطالبهم في تحديد تعاقدهم مع وزارة التربية ، حيث هناك فقط في البقاع والجنوب حوالي ٢٧٠٠ معلم ومعلمة مبعدين عن معلمهم ومحرورين من حقوقهم « الامر الذي ادى بالتالي لاقفال معظم المدارس الابتدائية في تلك المناطق » .

من جهة ثانية ، يبرز تحرك خريجي دور المعلمين الذين ناشدوا ويناشدون باستمرار وزارة التربية العمل على اصدار قرار بتعيينهم رغم مرور حوالي الثلاث سنوات على تخرجهم دون استلام وظائفهم

حيث « ان حالتهم تدعو الى القلق » . وامام اقفال المدارس حتى الان بوجه الطلاب ، ورغم توفر عدد كبير من المدرسين ، يتساءل المواطن اللبناني الذي ينتمي للطبقات الشعبية والغير قادر على ارسال اولاده الى المدارس الخاصة (بسبب الارتفاع المرتفعه) ، لماذا لا تجد الدولة تعاقداً للمعلمين وتدعو ايضا المدرسين الرسميين للاتحاق بمدارسهم تحت طائلة المسؤولية كما تفعل اللجان الشعبية في بعض المناطق ؟ فاللجنة التربوية التابعة للمجلس السياسي الاقليمي في ساحل المتن الجنوبي دعت جميع افراد الهيئة التعليمية الرسمية في كافة المراحل للاتحاق بمدارسهم وللقيام بواجبهم التربوي الوطني ، خاصة وان التسجيل في جميع مدارس السائل قد بدأ منذ فترة والطلاب انتحبوا بمدارسهم .

واذا كانت لجان شعبية قادرة على التحرك بحدود «مكانياتها ، فلماذا لا تتحرك الدولة التي تملك السلطة والامكانيات لحل هذه الاشكالات ؟ فمهما كانت الحجج والتبريرات ، يبدو ان الدولة تدفع بالطلاب الى المدارس الخاصة التي باستطاعتها تنظيف جيوب المواطن . اضافة الى ان السلطة تحاول تجميع هذه المشكلة وتتجنب اتخاذ القرار لتخفي رضوخها لضغط « الجبهة اللبنانية » التي وفقت ضد اجراء الامتحانات الرسمية والتي تقف ضد فتح المدارس لان اغلب مقاتليها من الطلاب الذين ينتظرون «وامر التفجير»



النفائات : مسؤولية الدولة

اضراب عمال بلدية الغبيري

يكشف اهمال الدولة وتميزها بين بلدية وأخرى

ومع استمرار اهمال الرسمي الواضح ، اعاد العمال اتصالهم برئيس الحكومة وطالبوه بالاعاز للمسؤولين لتسهيل الامور الخاصة ببلديتهم ، ووعد الدكتور الحص مجددا بالاهتمام بقضيتهم . نظرا للتجارب السابقة الطويلة فان عمال البلدية في الغبيري يعرفون جيدا ان مفاطة الدولة تهدف اساسا الى خلق حالة من الياس بين صفوف العمال تمهيدا لكسر الاضراب قبل تحقيق المطالب . لذلك فان تحرك العمال بدأ ينصب على تحريك قطاعات اخرى من المواطنين لزيادة الضغط على الدولة خصوصا وان الشتاء بات على الابواب مع كل ما يحمله من اقساط مدرسية وشراء كتب اذا استثنينا بالطبع غلاء المعيشة المتزايد باستمرار .

الامني كون المعاملة موجودة في مقر المؤسسة في الجميزة ؟! وتجاه مفاطة السلطة الرسمية ومؤسسة الكهرباء زار وفد من عمال بلدية الغبيري رئيس نقابة عمال بلدية بيروت السيد علي سلامة وعرض عليه اسباب الاضراب والمطالب المطروحة وامكانيات الدعم التي يمكن ان تقدمها نقابة عمال بلدية بيروت . وعلى الاثر اعلنت هذه النقابة انها «تؤيد مطالب عمال بلدية الغبيري وتطلب من المسؤولين التدخل السريع لدفع روايتهم المتأخرة منذ شهرين ولدفع الزيادة المستحقة منذ بداية العام الجاري» . ولفتت النقابة « نظر المسؤولين الى الضرر بالصحة العامة الناجم عن بقاء النفائات في الطرقات والذي لا يتحمل مسؤوليته العمال » .

الاضراب التي تملأ شوارع الغبيري وتتراكم يوميا دون ان تجد من يزيلها وتلوث وبالتالي من امراض . وهذا التراكم بدأ منذ حوالي خمسة عشر يوما يوم اعلن عمال بلدية الغبيري اضرابهم عن العمل لعدم دفع روايتهم منذ شهرين من قبل البلدية . والعمال الذين يبلغ عددهم حوالي مئة وخمسين مستخدما يعملون ان ماله البلدية حاوية ولهذا فقد طالبوا بمعاملة بلدية الغبيري اسوة بباقي البلديات وتسليفها ٥٠٠ الف ليرة لتتمكن من دفع روايتهم باعتبار ان عامل البلدية الذي لا يكفيه راتبه يكون قد استدان خلال فترة الشهرين ما يفوق راتبه وبالتالي اصبح بحاجة لتسديد جزء من هذه الديون في ظل الاوضاع المعيشية الصعبة التي يعاني منها المواطن اللبناني بشكل عام والطبقات الشعبية والعمال منها بشكل خاص .

وبعد مضي عشرة ايام على الاضراب هدد العمال مجددا بتصعيد اضرابهم اذا استمر المسؤولون بتجاهل مطالبهم . وكان عمال وموظفو البلدية قد بحثوا في ٢٧ - ١٠ في جمعيتهم العمومية نتائج الاتصالات التي اجرتها لجنة منهم مع رئيس الحكومة الدكتور الحص ومدير عام مؤسسة كهرباء لبنان المهندس فؤاد البزري وعدد من المسؤولين .

واوضحت اللجنة ان رئيس الحكومة وعدهم بانه سيبحث مطالبهم المتعلق بتأمين سلفه البلدية مع وزير المالية بهدف الاسراع في تأمين السلفة . كما استغربت لجنة العمال ايضا تأخر ادارة مؤسسة كهرباء لبنان بانجاز المعاملة المتعلقة برفع الحجز عن عائلات جباية اشتراكات الكهرباء المستحقة للبلدية والتي تبلغ حوالي ٤٠٠ الف ليرة ، علما بان وزير الداخلية كان قد وافق على رفع هذا الحجز ، ولكن مدير عام مؤسسة الكهرباء فؤاد البزري وعد بتحقيق مطالبهم فور هدوء الوضع

قبل الكارثة الاجتماعية ..

الاتحاد الوطني ..

تحرك !!

متتالية لوضع قاعدة مواجهة جديدة لمحاربة الاحتكار في مختلف المجالات الحياتية . فانا اخذنا الزيادة المذكورة وزيادة الاجسارات التي حصلت ، وارتفاع الاقساط المدرسية وارتفاع الادوية واجور التطبيق وسواها ، ووقف تقديرات الضمان الاجتماعي الى حد بعيد ، واخذنا بالمقابل متوسط اجور العمال الذي لا يزيد عن ٥٥٠ ليرة ، يتبين لنا مدى العوز والحرمان الذي يعيش فيه كل المواطنين في مناطقهم مهما كانت اتجاهاتهم السياسية والطائفية .

في مطلع هذا الاسبوع ، اعلن الياس الهبر ، رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال ان الاسعار ترتفع بشكل سريع ومخيف نظرا لفتان التجار والمحتكرين واستغلالهم للوضع الامني وعدم التقيد بتعليمات وزارة الاقتصاد .

وتوقع الهبر ان ترتفع اسعار المواد الاستهلاكية والغذائية قريبا بمعدل ١٥ و ٢٥ بالمئة .

واعلان الهبر عدم رضاه بذلك وقال : لقد باشرنا بعقد سلسلة اجتماعات

أئين دوريات مراقبة اسعار الغاز؟

يوم الاثنين الفائت من هذا الاسبوع . اعلن عبد الرحمن اللاذقي ، رئيس مصلحة حماية المستهلك ان المصلحة سرت (اليوم) دوريات في مختلف المناطق للتأكد من التزام موزعي الغاز بالسعر الرسمي للقفارورة والبالغ ١٥ ليرة لبنانية .

واضاف اللاذقي بنبذة واثقة : « ان المصلحة ستتخذ التدابير اللازمة بحق المخالفين .. وانها لن تتهاون » .

ونحن بدورنا نجزم اننا لم نشاهد دورية واحدة من دوريات رئيس المصلحة النشط ، ونسال عن اسم مواطن واحد اشترى قارورته بـ ١٥ ليرة لنسأله في صنع تمثال لبائعها واخر للسيد اللاذقي ا